أداء الحكومات المحلية في محافظة ديالى بعد عام ٢٠٠٨

الكلمات المفتاحية: الحكومات المحلية، محافظة ديالى، قانون المحافظات غير المنتظمة في أقليم

بحث مستل من رسالة ماجستير

علاء حسين محمود
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية
alaa.hussein1201d@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م. د منى جلال عواد
جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية
Mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى عرض أداء الحكومات المحلية في محافظة ديالى بعد عام ٢٠٠٨ وذلك من اجل معرفة مستوى الأداء الحكومي ومستوى تقديم الخدمات للمواطنين، وقد تبين من خلال البحث بأن للعوامل السياسية الأثر الأكبر في الأداء الحكومي العام والمحلي بشكل خاص بسبب التوافقية الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل السياسية والتي تنعكس سلباً على مستوى تحقيق متطلبات المواطن فضلاً عن العوامل الأمنية التي لعبت دوراً بارزاً في محافظة ديالى التي عانت من تدهور الأوضاع الأمنية فيها، وكذلك فأن للعوامل الإدارية والفنية دوراً مهماً في سريان نظام الحكم المحلي في الاتجاه السليم في حال توافر الكوادر الفنية والقانونية والمختصين في مجال العمل والاستشارة المحلية، الا إن واقع الحكومات المحلية في المحافظة تعاني نسبياً من بعض المشاكل والاخفاقات الإدارية والفنية أبرزها ظاهرة الفساد، فضلاً عن أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية فقد نمت بعد عام ٢٠٠٣ قنوات فرعية أسهمت في تدخل واضح في العمل الحكومي المحلي ابرزها العشائر فضلا عن انخفاض مستوى الثقافة السياسية ناهيكَ عن ضعف المعرفة للمواطن في مجال اللامركزية والحكومات المحلية، أما العوامل الاقتصادية فهي الأخرى تؤدي دوراً كبيراً في نجاح إدارة المحافظات في حال استغلالها بالشكل الصحيح وتطوير إيراداتها وخصوصاً تطوير إيرادات المحافظة النفطية والحدودية ولكن واقع الحال يشير الى تلكؤ كبير في استغلال تلك الموارد ودعم وتنمية موازنات المحافظة.

المقدمة

إن دور الحكومات في أي دولة من دول العالم وبصرف النظر عما إذا كانت ذات نظام حكمٍ استبدادي أم ديمقراطي وظيفتين رئيستين وهما الحكم والسياسة ووظيفة إدارة شؤون المواطنين، وقد أدركت معظم الدول بأن تجربة الحكومات المركزية لا يمكن أن يتم من طريقها إدارة البلاد بمستوى أداري سياسي واحد أنما يجب أن تنقل جزء من تلك المهام الى الوحدات الإدارية التابعة لتلك الدولة من اجل ضمان كفاية الأداء وتقديم الخدمات بصورة مباشرة إلى أقصى حد من حدود الدولة، فبعد التغيير الذي طرأ على النظام السياسي العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩ وانتقال تحقيق تلك الوظائف الى الحكومات المحلية ومنها حكومة محافظة ديالى المحلية، والتي استندت في عملها إلى دستور عام (٢٠٠٥) ومن ثم ما تلاه بقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لعام (٢٠٠٨) المعدل، لذا سيتناول بحثنا أداء تلك الحكومات بعد عام ٢٠٠٨ وذلك بعد إقرار قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل وذلك في مبحثين تناول الأول منها أداء الحكومات المحلية من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣) والتي يمكن عدها الدورة الثانية بعد تغيير النظام السياسي العراقي فيما أختص المبحث الثاني بدراسة أداء الحكومات المحلية من عام (٢٠١٣-٢٠٢٠)لاسيما بعد تمديد المدة الدستورية لعمل تلك الحكومات بعد عام ٢٠١٧.

مشكلة البحث: تنطلق فرضية بحثنا على أساس ان تلكؤ الأداء الحكومي المحلي في العراق عموما ومحافظة ديالى بشكلٍ خاص ناتج عن تأثير جملة من العوامل السياسية والأمنية، الإدارية والفنية، الاجتماعية والاقتصادية في الأداء الحكومي المحلي والتي تلعب دوراً كبيراً في فشل الحكومات المحلية في الاستجابة لمطالب جمهورها.

فرضية البحث: مُنحت الحكومات المحلية بعد عام ٢٠٠٣ الصلاحيات والاختصاصات الكافية التي كفلها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١لسنة ٢٠٠٨ المعدل، الا أنها ما زالت لا تستطيع تحقيق الرضى الشعبي عن أدائها الحكومي المحلي.

منهجية البحث: اعتمدت دراستنا في هذا البحث على اتباع المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي بقدر تعلق الامر بالجوانب النظرية للبحث فضلاً عن استخدام الأسلوب القانوني من

خلال الاستعانة ببنود ونصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل ومن ثم استخدام المنهج الاحصائي.

هيكلية البحث: انتظمت هيكلية بحثنا في مبحثين ولكل مبحث مطلبين تناول المبحث الأول منها أداء الحكومات المحلية في محافظة ديالى (٢٠٠٩-٢٠١٣)، فيما أختص المبحث الثاني بدراسة أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى (٢٠١٣-٢٠١٧).

المبحث الاول

أداء الحكومات المحلية في محافظة ديالى (٢٠٠٩-٢٠١٣)

المطلب الاول: تشكيل الحكومة المحلية في محافظة ديالى عام (٢٠٠٩)

بعد تغيير النظام الانتخابي الذي جرت بموجبه انتخابات الدورة الاولى لمجالس المحافظات (القائمة المغلقة) تـمَ الاخذ بنظام القائمة المفتوحة في انتخابات الدورة الثانية لمجالس المحافظات وذلك استناداً الى قانون الانتخاب رقم (١٨) لسنة (٢٠٠٩) في (القسم الرابع) والذي نص على أن (يكون التصويت وفق نظام القائمة المفتوحة إذ يكون للناخب خياران أما أن يصوت للقائمة فقط بوضع اشارة صح في المربع المخصص للقائمة او التصويت لاحد المرشحين بوضع إشارة صح اخرى في المربع الذي يشير الى رقم المرشح)، فبموجب هذا النظام يحق للناخب اختيار مرشحه الذي يرغب به ضمن القائمة مع إمكانية عدم اختيار من لا يرغب به من المرشحين على عكس نظام الدورة السابقة (القائمة المغلقة)، وبذلك فقد جرت انتخابات مجالس المحافظات للدورة الثانية في (٢٠٠٩/١/٣١)[١]، وتمت انتخابات مجلس محافظة ديالى للدورة الثانية استنادا الى المادة (٢٢/اولاً وثانياً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٨) والذي خضع لأربع تعديلات حتى عام (٢٠١٣م) والذي نصَ على (أولاً: تكون كل محافظة وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات، ثانيا: يكون كل قضاء وناحية وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس الأقضية والنواحي)[٢]، ووفقاً لنظام توزيع المقاعد رقم (١٥) لعام (٢٠٠٨) الخاص بانتخابات مجالس المحافظات لعام (٢٠٠٩) والذي حدد بموجبه أعضاء مجالس المحافظات في العراق (٢٥) عضواً لكل محافظة ويضاف

الى ذلك(١) مقعد واحد لكل(٢٠٠,٠٠٠) نسمة للمحافظة التي يزداد عدد سكانها عن (٥٠٠,٠٠٠) نسمة[١]، وبذلك فقد تكون مجلس محافظة ديالى للدورة الثانية من(٢٩) عضواً وفقاً لعدد سكانها البالغ (١,٣٧١,٠٣٥) نسمة بحسب بيانات وزارة التخطيط العراقية في عام(٢٠٠٩) وبهذا فيزاد عدد أعضاء مجلس المحافظة المذكور عن العدد الأصلي(٢٥) بواقع (٤) أعضاء والتي قسمت بين الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات[٢].

وبحسب بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فقد بلغ عدد الأصوات الصحيحة في انتخابات مجلس محافظة ديالى في عام (٢٠٠٩) (٤٣٠,٤٠٧) صوتاً، أما القاسم الانتخابي لهذه الدورة فهو (١٤,٨٤١) صوتاً، أي أن كل كيان او حزب سياسي يحتاج الى (١٤,٨٤١) صوتاً كحد أدنى للحصول على عضوية مجلس محافظة ديالى لعام (٢٠٠٩)، ووفقاً للنتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة ديالى فقد حصلت جبهة التوافق والإصلاح الموحدة على (٩) مقاعد فيما حصل تجمع المشروع الوطني العراقي على (٦) مقاعد، وحصل التحالف الكردستاني أيضا على (٦) مقاعد، في حين حصلت القائمة العراقية الوطنية على (٣) مقاعد، أما ائتلاف دولة القانون فقد حصل على (٢) مقعد، وكذلك ائتلاف ديالى الوطني فقد حصل على (٢) مقعدين، وكان آخر هذه الأحزاب والكيانات الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى لعام (٢٠٠٩) هو تيار الإصلاح الوطني (تيار الدكتور إبراهيم الجعفري) والذي حصلَ على (١) مقعد واحد فقط، أما باقي الأحزاب والكيانات السياسية الأخرى المشاركة في انتخابات الدورة الثانية لمجلس محافظة ديالى فنتائجها الانتخابية كانت أقل من القاسم الانتخابي لذلك لم تحصل على أي مقعد[٣].

وفيما يخص التمثيل النسوي لهذه الدورة فقد رشحت (١٦٣) امرأة في انتخابات عام (٢٠٠٩) وحصلت النساء على(٨) مقاعد من مجموع عدد المقاعد المخصصة لهذه الدورة(٢٩) مقعداً وبنسبة بلغت (٢٧,٥%) وبواقع(٣) مقاعد من مقاعد جبهة التوافق والإصلاح و(٢) مقعدين من مقاعد تجمع المشروع الوطني العراقي و(٢) مقعدين من مقاعد

التحالف الكردستاني وكذلك مقعد واحد من مقاعد القائمة الوطنية العراقية [١]، واستناداً لهذه النتائج فقد قام أعضاء مجلس محافظة ديالى بانتخاب الدكتور (عبد الناصر المهداوي) محافظاً لديالى وهو من جبهة التوافق والإصلاح [٢]، فيما كان منصب رئيس المجلس من حصة التحالف الكردستاني وهو (طالب محمد حسن) [٣]، وللمزيد ينظر للجدول رقم (١)

جدول رقم (١) يبين الكيانات والأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات مجلس محافظة ديالى عام (٢٠٠٩)

ت	أسم الكيان أو الحزب	مجموع الأصوات	العتبة الانتخابية	عدد المقاعد	المقاعد التعويضية	المقاعد التي حصل عليها الكيان او الحزب
١.	جبهة التوافق والإصلاح	٩١,١٣٥	١٤,٨٤١	٦	٣	٩
٢.	تجمع المشروع الوطني	٦٦,٣٠٩	١٤,٨٤١	٤	٢	٦
٣.	التحالف الكردستاني	٦٢,٢١٩	١٤,٨٤١	٤	٢	٦
٤.	القائمة العراقية الوطنية	٤٢,٦٥٠	١٤,٨٤١	٣	-	٣
٥.	ائتلاف دولة القانون	٢٧,٤٠٨	١٤,٨٤١	٢	-	٢
٦.	ائتلاف ديالى الوطني	٢٥,٠٦٨	١٤,٨٤١	١	١	٢
٧.	تيار الإصلاح الوطني	٢٠,١٤٠	١٤,٨٤١	١	-	١
٨.	تيار الاحرار المستقل	١٤,٤٦٨	-	-	-	-
٩.	باقي الأحزاب والكتل الأخرى	٨١,٠١٠	-	-	-	-
	المجموع	٤٣٠,٤٠٧	-	٢١	٨	٢٩

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مكتب انتخابات ديالى، شعبة البيانات، نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى لعام (٢٠٠٩).

المطلب الثاني: أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى (٢٠٠٩-٢٠١٣)

إن أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى لهذه الدورة بدءاً بعام (٢٠٠٩) يتمثل بأنه لم يكن هناك خطة مشاريع مقدمة من قبل الحكومة المحلية لهذا العام وهو العام الأول من عمر الدورة الثانية للحكومة المحلية في محافظة ديالى[٤]، في حين تمثلت خطة المحافظة لعام (٢٠١٠) بمجموعة من المشاريع والتي تصدرها قطاع الطرق والجسور من حيث التخصيص وبواقع (٢٥) مشروعاً وبما يشكل نسبة بلغت (٢٥%) من مجموع القطاعات والتي أنجزت

بالكامل وبنسبة أنجاز وصلت الى (١٠٠%)، وكان قطاع الماء في المرتبة الثانية أذ خصص له (١٩) مشروعاً وبما يشكل نسبة تصل الى (٢٠%) من مجموع القطاعات والتي أنجز منها (١٨) مشروعاً بنسبة أنجازٍ كاملة، فيما توقف أنجاز (١) مشروع واحد وهو مشروع (تجهيز ونصب مجمع ماء سعة مليون غالون لقرى البوناهي والبوحمزة محمد الفرمان– خان بني سعد)[١].

وخصص لقطاع البلديات (١٤) مشروعاً وبما شكلت نسبة (١٤%) من مجموع القطاعات والتي أنجزت بالكامل، وتم تخصيص(١٢) مشروع لقطاع الكهرباء والتي شكلت نسبة (١٢%) من مجموع القطاعات والتي أنجزت بالكامل، أما مشاريع الإدارة المحلية فقد خصص لها(١٠) مشاريع وبما يشكل نسبة(١٠%) من مجموع القطاعات والتي أنجزت بالكامل، أما قطاع بلدية بعقوبة والذي خصص له (٨) مشاريع والتي شكلت نسبة(٨%) من مجموع القطاعات والتي أنجزت بنسبة(١٠٠%)، فيما خصص لقطاع مديرية التخطيط العمراني(٦) مشاريع والتي شكلت نسبة(٦%) من مجموع القطاعات والتي أنجز منها(٥) مشاريع بصورة كاملة وبقي(١) مشروع قيد الإنجاز وهو مشروع (أعداد التصاميم الأساسية لقضاء بعقوبة) والذي وصلت نسبة إنجازه الى(٩٣%)، أما القطاعات الأخرى وهي قطاعات (التربية، التعليم العالي، المجاري) والتي خصص لها(١) مشروع لكل من قطاعي التربية وقطاع التعليم العالي، فيما خصص لقطاع المجاري(٣) مشاريع وأنجزت هذه المشاريع بنسبة أنجاز(١٠٠%)[٢]، وللمزيد حول مشاريع الحكومة المحلية لمحافظة ديالى وتخصيصاتها المالية في عام (٢٠١٠) ينظر للجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) يوضح عدد المشاريع في محافظة ديالى عام (٢٠١٠) وحسب القطاعات

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع المتوقفة	المبالغ المخصصة للقطاع (مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	الطرق والجسور	٢٥	٢٥	-	-	٣٣,٤٧٤,١٨٠,٠٠٠	%٢٥
٢.	الماء	١٩	١٨	-	١	١١,٩٤٩,٧٧٦,٧٥٠	%٢٠
٣.	البلديات	١٤	١٤	-	-	٨,٥٩٣,٦٠٦,٧٥٠	%١٤
٤.	الكهرباء	١٢	١٢	-	-	٧,٥٥٣,٠٩١,٠١٠	%١٢
٥.	الإدارة المحلية	١٠	١٠	-	-	٧,٧٦١,٧٤٧,٠٠٠	%١٠
٦.	بلدية بعقوبة	٨	٨	-	-	٤٩,٥٧٧,٠٣٠,٨٢٥	%٨
٧.	التخطيط العمراني	٦	٥	١	-	٨,٣١٨,١٥٠,٠٠٠	%٦
٨.	القطاعات الأخرى	٥	٥	-	-	٥,٠٤٣,٥٢٢,٨٥٠	%٥
	المجموع	٩٩	٩٧	١	١	١٢٣,٦٧٧,٤٩٨,٤٣٥	%١٠٠

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٠.

أما مشاريع الحكومة المحلية في عام (٢٠١١) والتي أحتلَ فيها قطاع الطرق والجسور المرتبة الأولى من بين القطاعات الأخرى وبواقع (١٢٤) مشروعاً وبما يشكل نسبة (٣٤%) من مجموع القطاعات والتي أنجز منها(١٢١) مشروعاً، فيما كان مشروعين منها قيد الإنجاز وهما مشروع (تبليط طريق قرية الأسود الكبير والصغير بطول ٦كم) والذي وصلت نسبة أنجازه الى(٣٥%)، ومشروع (تبليط الطرق الريفية في السعادة- الكرامة – الخلوف- الشيماء) في خان بني سعد، وتوقف(١) مشروع عن العمل وهو مشروع (بناء جسر على ديالى يربط قضاء الخالص بقضاء خانقين)، وخصص لقطاع الكهرباء (٥٥) مشروعاً وبما يشكل نسبة (١٥%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزَ منها (٥٤) مشروع، وتوقف (١) مشروع منها عن العمل وهو مشروع (توسيع شبكة الكهرباء في حي المؤذن الجزء الأول) في قضاء المقدادية[١].

فيما خصص لقطاع التربية (٥٤) مشروعاً وبما يشكل نسبة (١٥%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجز منها (٤٢) مشروع فقط، و(٩) مشاريع بقيت قيد الإنجاز وبنسب انجاز تراوحت بين (٣%-٩٠%)، وتوقف (٣) مشاريع عن العمل وهي مشروع (هدم وإعادة بناء مدرسة انطاكية ١٢صف-سراجق) في ناحية المنصورية، ومشروع (هدم وإعادة بناء مدرسة الأمنية – بهرز) في قضاء بعقوبة، وكذلك توقف مشروع (بناء مدرسة في ناحية

السلام في قلعة القصاب–حي الجهاد) في قضاء الخالص، فيما تم تخصيص (٣٧) مشروعاً لقطاع الماء والتي شكلت نسبة بلغت (١٠%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجز منها (٣٤) مشروع فيما بقيت (٣) مشاريع منها قيد الإنجاز وبنسب تراوحت بين (٦٩%–٧٤%)، وتم تخصيص(٣٦) مشروعاً لقطاع البلديات وبما يشكل نسبة(١٠%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزت بالكامل، فيما خصص لقطاع المجاري(٢٣) مشروعاً وبما يشكل نسبة(٦%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجز منها(٢١) مشروعاً فيما بقيت منها(١) مشروع قيد الإنجاز وتوقف(١) مشروع عن العمل وهو مشروع (تنفيذ شبكة مجاري مياه الامطار في دور مندلي مع محطة ضخ) في ناحية كنعان[١].

وخصص لمشاريع الإدارة المحلية (٩) مشاريع ولقطاع بلدية بعقوبة (٨) مشاريع والتي شكلت نسبة (٣،٢%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزت بالكامل، فيما شكلت القطاعات الأخرى والمتمثلة بقطاعات (الموارد المائية (٢) مشروع، الدوائر المركزية (٥) مشاريع، الاتصالات (١) مشروع، الصحة (٣) مشروع، الشباب والرياضة (٢) مشروع، وزارة الداخلية – الدفاع المدني (١) مشروع واحد والمرور (١) مشروع واحد، ولشؤون الداخلية (١) مشروع، السياحة (١) مشروع، وزارة العدل (١) مشروع) والتي شكلت نسبة (٥%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزت مشاريعها بالكامل باستثناء (١) مشروع لقطاع الصحة والذي بقيَ قيد الإنجاز وهو مشروع (انشاء مركز صحي في قرية جنباز كبير) في ناحية قرة تبة والذي وصلت نسبة إنجازه الى (٧٢%)[٢]، وللمزيد حول مشاريع محافظة ديالى وتخصيصاتها المالية لعام (٢٠١١) ينظر للجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) يوضح عدد المشاريع في محافظة ديالى عام (٢٠١١) وحسب القطاعات

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع المتوقفة	المبالغ المخصصة للقطاع (مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	الطرق والجسور	١٢٤	١٢١	٢	١	١٠٦,١٥١,٥٧٧,٥٠٠	%٣٤
٢.	الكهرباء	٥٥	٥٤	-	١	٢٣,٢٩١,٢٣٠,٨٥٠	%١٥
٣.	التربية	٥٤	٤٢	٩	٣	٣٥,٢٠٩,٣٧٢,١١٠	%١٥
٤.	الماء	٣٧	٣٤	٣	-	١٣,٥٣٦,٤٢٢,١٢٠	%١٠
٥.	البلديات	٣٦	٣٦	-	-	٤٧,٠٦٤,٨١٢,١٨٠	%١٠
٦.	المجاري	٢٣	٢١	١	١	٢٣,١٠٩,٥٤٤,٣٠٠	%٦
٧.	الإدارة المحلية	٩	٩	-	-	٣,٥٠١,٦١٧,١٢٥	%٣
٨.	بلدية بعقوبة	٨	٨	-	-	١٨,٤٢٩,٦٩٥,٠٠٠	%٢
٩.	القطاعات الأخرى	١٧	١٦	١	-	٤٠,٧٩٣,٢٩٧,٨٠٨	%٥
	المجموع	٣٦٣	٣٤١	١٦	٦	٣١١,٠٨٧,٥٦٨,٩٩٣	%١٠٠

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام٢٠١١.

فيما يتمثل أداء الحكومة المحلية لعام (٢٠١٢)، بمجموعة من المشاريع والتي حصلَ فيها قطاع الماء على المرتبة الأولى وبواقع (٢٢) مشروعاً وبما يحقق نسبة مئوية بلغت (٢١%) من مجموع القطاعات الاخرى والتي أنجز منها (١٩) مشروعاً بنسبة انجازٍ كاملة، وتوقف (١) مشروع عن العمل وهو مشروع (تبديل شبكة ماء في قرى بني زيد وقرية حجي ناصر وقرية خليل الصالح)، وبقاء(٢) مشروع قيد الإنجاز واللذان تراوحت نسبة إنجازهما بين (٣٧%-٦٧%)، أما قطاع الطرق والجسور فقد خصص له (١٦) مشروعاً وبما يمثل نسبة قدرها (١٥%) من مجموع الأخرى والتي أنجز منها (١٤) مشروعاً وبقاء (٢) مشروع قيد الإنجاز بنسبة تراوحت بين (٨٣%-٨٥%)، وخصص لقطاع الكهرباء والصحة (١٠) مشاريع لكل منهما وبما يشكل نسبة (١٠%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزت جميعها بالكامل باستثناء (١) مشروع في قطاع الصحة والذي وصلت نسبة أنجازه الى (٢٧%)[١].

وخصص لقطاع المجاري (٩) مشاريع والتي شكلت نسبة مئوية بلغت (٨%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجزت جميع مشاريعها بالكامل، أما قطاعي البلديات وبلدية بعقوبة فقد خصص لكل منهما (٧) مشاريع وبما شكلت نسبة (٧%) لكل قطاع منهم من مجموع

القطاعات الأخرى، والتي انجز منها (٦) مشاريع لكل قطاع منهما وبقاء مشروع واحد لكل منهما قيد الإنجاز وبنسبة انجاز تراوحت بين (٤٧%-٩٦%)، أما القطاعات الأخرى والتي تمثلت بقطاعات (وزارة الداخلية، الإدارة المحلية، وزارة العدل، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الموارد المائية، الدوائر المركزية) والتي شكلت اجمالاً نسبة مئوية بلغت (٢٢%) من مجموع القطاعات الأخرى وبواقع (٧) مشروع لوزارة الداخلية، (٤) مشروع للإدارة المحلية، (١) لوزارة العدل، (١) مشروع للتعليم العالي،(٧) مشروع للشباب والرياضة،(١) مشروع للموارد المائية، (٢) مشروع للدوائر المركزية، والتي أنجزت بالكامل باستثناء توقف(١) مشروع عن العمل في قطاع الإدارة المحلية وهو مشروع (انشاء دور واطئة الكلفة لمحافظة ديالى)، وبقاء (١) مشروع قيد الإنجاز في قطاع وزارة الداخلية وبنسبة انجاز وصلت الى (٦٣%)[١]. وللمزيد حول مشاريع محافظة ديالى عام (٢٠١٢) ينظر للجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) عدد المشاريع في محافظة ديالى عام (٢٠١٢) وحسب القطاعات

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الانجاز	المشار يع المتوقفة	المبالغ المخصصة للقطاع(مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	الماء	٢٢	١٩	٢	١	١٥,١٣٤,٣٢٨,٠٠٠	%٢١
٢.	الطرق والجسور	١٦	١٤	٢	-	٨٦,٨٠١,١٠٦,٠٠٠	%١٥
٣.	الكهرباء	١٠	١٠	-	-	٥,٨٢٣,٦٦٣,٥٠٠	%١٠
٤.	الصحة	١٠	٩	١	-	١٣,٣٩٤,٨٦١,٥٠٠	%١٠
٥.	المجاري	٩	٩	-	-	٥,٢٠١,٦٨٦,٧٠٠	%٨
٦.	البلديات	٧	٦	١	-	٧,١٨٠,٤٣٣,١٧٥	%٧
٧.	بلدية بعقوبة	٧	٦	١	-	٣٤,٩٥٨,٢٠٢,٠٦٠	%٧
٨.	القطاعات الأخرى	٢٣	٢١	١	١	٢٦,٢٨٢,٧٧٠,٧٥٠	%٢٢
	المجموع	١٠٤	٩٤	٨	٢	١٩٤,٧٧٧,٠٥١,٦٨٥	%١٠٠

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٢.

وخلاصةٍ لما تقدم يمكن القول بأن هذه الدورة تهيأت لها ظروف مالية وأمنية يمكن من خلالها ان نَصف هذه الدورة من أفضل الدورات وذلك لأطلاق مشاريع بشائر الخير من قبل الحكومة المركزية بعد العمليات الأمنية التي باشرت بها القوات الأمنية من أجل تطهير المحافظة من الإرهاب، والتي استمرت لأربع سنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٣) أذ حصل تغيير في واقع المحافظة من ناحية الاعمار والتعيينات وتقديم الخدمات للمواطنين، لكن واقع الحال يشير الى رداءة مستوى تنفيذ المشاريع مع بقاء التوزيع الطائفي السياسي للمشاريع موجوداً خلال هذه الدورة [١].

المبحث الثاني

أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى (٢٠١٣-٢٠١٧)

المطلب الأول: تشكيل الحكومة المحلية في محافظة ديالى عام (٢٠١٣)

جرت انتخابات مجالس المحافظات في العراق للدورة الثالثة بتاريخ (٢٠١٣/٤/٢٠) وذلك بعد مصادقة مجلس النواب العراقي على قانون التعديل الرابع رقم (١١٤) لعام (٢٠١٢) لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٨) المعدل والذي جاء في الأسباب الموجبة لتشريعه (نظراً لصدور قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية الفقرة (خامساً) من المادة (١٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، ومما يتوجب على مجلس النواب تشريع قانون يضمن تطبيق أحكام المواد الدستورية بنحو يعطي المواطن حق التصويت لمن يريد ولا يعطي صوته لمن لم تتجه ارادته لانتخابه شرع هذا القانون)[٢]، وقد جاء في المادة (١/اولاً) منه (تلغى المادة (١٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٨) ويحل محلها ما يأتي[٣]:

المادة (١٣/اولاً): تقسم الأصوات الصحيحة لكل كيان على الأرقام الفردية (١،٣،٥،٧،٩، الخ) أي بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يجري البحث عن اعلى رقم من ناتج القسمة ليعطى مقعداً وتكرر الحالة حتى يتم استنفاذ جميع مقاعد الدائرة الانتخابية.

ثانياً: توزع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً الى عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال.

المادة (٢): تحذف عبارة القاسم الانتخابي أينما وردت في قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٨) المعدل.

ومما تقدم من هذا التعديل لقانون الانتخابات نستنتج ان هذا القانون قد ألغى القاسم الانتخابي من نظام العملية الانتخابية، ومن اجل التقليل من هيمنة الأحزاب الكبيرة على الحكومة تم استخدام طريقة (سانت ليغو) ضمن نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين (وهي الية لجأت اليها بعض الدول والتي بدأ استخدامها في الدنمارك عام (١٩١٠) ومن ثم تلاها كل من النرويج والسويد عام ١٩٥١)[١]، والتي تقوم على أساس تقسيم أصوات كل قائمة على الاعداد الفردية (١،٣،٥،٧،...) ومن ثم توزع المقاعد حسب الترتيب التنازلي لناتج القسمة، أذ توزع هذه المقاعد حسب الترتيب من اعلى رقم الى ان ينتهي توزيع كل المقاعد وفي حالة تساوي رقمين من نواتج ارقام القسمة تأخذ المقعد القائمة الحاصلة على اقل عدد من المقاعد في لحظة التساوي، أما في حالة تساوي الأرقام في توزيع المقعد الأخير فيعطى هذا المقعد للقائمة الحاصلة على اعلى عدد من الاصوات، كما تم تطبيق مبدأ (الكوتا) فيما يخص التمثيل النسوي فقد ضمن هذا القانون بأن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال، وضمِنَ هذا القانون أيضا استقرار نسبة المرأة حتى في حالة فقدان العضوية فاذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يستوجب أن تحل محلها امرأة أخرى الا اذا كان ذلك يؤثر على نسبة تمثيل النساء[٢].

وبلغَ عدد الكيانات المسجلة لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مكتب ديالى في انتخابات الدورة الثالثة عام (٢٠١٣) (١٨) كيان سياسي وبلغ عدد المرشحين (٣٨٢) مرشحاً، وبلغد عدد النساء(١١١) امرأة، فيما بلغ عدد المواطنين اللذين لهم حق التصويت

(٩٠٤,٠٠٠) ناخب في الوقت الذي بلغ فيه عدد سكان المحافظة (١,٤٧٧,٦٨٤) مواطن[١]، وبحسب النتائج التي اعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لانتخابات مجالس المحافظات عام (٢٠١٣) فقد تكون مجلس محافظة ديالى للدورة الثالثة عام (٢٠١٣) من (٢٩) مقعداً موزعة على مختلف الأحزاب والكتل السياسية[٢]، وفيما يخص منصب رئيس المجلس ومنصب المحافظ في هذه الدورة فقد تغيرت خارطة المشهد السياسي في محافظة ديالى في هذه الدورة لأكثر من مرة، وبعد حسم النتائج الانتخابية وبتاريخ (٢٠١٣/٦/١٩) وبموجب القرارات المرقمة (٣،٢،١) الصادرة عن مجلس محافظة ديالى تم انتخاب الأستاذ (محمد جواد كاظم) رئيساً للمجلس وهو من كتلة تحالف ديالى الوطني (التيار الصدري)، فيما كان منصب المحافظ من حصة قائمة ائتلاف عراقية ديالى أذ تم انتخاب الأستاذ (عمر عزيز الحميري) محافظاً لديالى، فيما كان منصب النائب الأول لمحافظ ديالى من حصة قائمة تحالف التآخي والتعايش (الاكراد) أذ تمَ انتخاب الأستاذ (كريم علي محمد)[٣].

لم تستمرْ هذه التوافقات السياسية طويلاً أذ تم انتخاب الأستاذ (مثنى علي مهدي التميمي) رئيساً للمجلس وهو من قائمة تحالف ديالى الوطني أيضا وفقاً لقرار رقم (١) الصادر عن مجلس المحافظة المذكور لعام (٢٠١٤)، وتم تنصيب الأستاذ (عمر معن صالح الكروي) نائباً لرئيس المجلس بموجب قرار رقم (٢) لعام (٢٠١٤) وهو من القائمة العراقية، فيما ذهب منصب المحافظ الى الأستاذ (عامر سلمان يعكوب المجمعي) وهو من القائمة العراقية أيضا وفقاً للقرار رقم (٣) في العام نفسه [٤]، وبعد اجتماع أعضاء المجلس بتاريخ (٢٠١٥/٢/١٨) تم استجواب المحافظ (عامر سلمان يعكوب) وفقاً للقرار رقم (١٥) لعام (٢٠١٥)[٥]، وتمت اقالته بتاريخ (٢٠١٥/٣/٣١) وفقاً لقرار المجلس رقم (١٩) للسنة ذاتها[٦]، وذهب منصب رئيس المجلس الى الأستاذ (عمر معن صالح الكروي) واصبح رئيساً للمجلس بالوكالة، فيما انتقل منصب محافظ ديالى الى الأستاذ (مثنى علي مهدي التميمي)، وبعد عقد عدة جلسات

للمجلس من اجل استجواب المحافظ (مثنى علي مهدي التميمي) في عام (٢٠١٦)، والتي لم ينجح فيها المجلس قدم الأستاذ (عمر معن صالح الكروي) طلباً للإعفاء من رئاسة المجلس وتم قبوله وفقا للقرار رقم (٤٣) لعام (٢٠١٦) لينتخب بعدها الدكتور (علي زيد منهل الدايني) من القائمة العراقية أيضاً رئيساً للمجلس وانتخاب الاستاذ (محمد جواد كاظم) مجدداً نائباً لرئيس المجلس وفقا لقرار رقم (٤٤) لعام (٢٠١٦)، لتستمر هذه التشكيلة الحكومية التوافقية في محافظة ديالى الى وقت أنهاء عمل أعضاء مجالس المحافظات بعد الاحتجاجات التشرينية في عام (٢٠١٩) مع بقاء المحافظ نفسه رئيساً للحكومة المحلية[١]، والذي بقيَ يمارس اعماله الى وقت كتابة الرسالة، وللمزيد حول انتخابات الدورة الثالثة للحكومة المحلية ينظر للجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) يوضح الكيانات والأحزاب الفائزة في انتخابات مجلس محافظة ديالى للدورة الثالثة عام (٢٠١٣)

ت	أسم الكيان او الحزب	العدد الكلي للأصوات	مقاعد الرجال	مقاعد النساء	مجموع المقاعد
١.	تحالف ديالى الوطني	١٧٠,٢٩٢	٨	٤	١٢
٢.	ائتلاف عراقية ديالى	١٤٩,٥٣٥	٧	٣	١٠
٣.	قائمة تحالف التآخي والتعايش	٤٩,٤١٥	٢	١	٣
٤.	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	٢٧,٦٧٠	٢	٠	٢
٥.	عازمون على البناء	١٧,٩٣٥	١	٠	١
٦.	ائتلاف ديالى الجديد	١٣,٩٨٠	١	٠	١
	المجموع	٤٢٨,٨٢٧	٢١	٨	٢٩

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نتائج انتخابات مجلس محافظة ديالى عام (٢٠١٣)، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.ihec.iq.

المطلب الثاني: أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى (٢٠١٣-٢٠٢٠)

يتمثل أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى في دورتها الثالثة بمجموعة من المشاريع والتي بدأت بمشاريع عام (٢٠١٣)، أذ تصدر خطة مشاريع هذا العام قطاع التربية وبواقع (٦٠) مشروعاً وبما يشكل نسبة (٢٤%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجز منها

(٣٥) مشروع بنسبة انجاز (١٠٠%)، فيما بقي منها (١٧) مشروعاً قيد الإنجاز بنسبة تراوحت بين (٤%-٩٨%)، وتوقف(٨) مشاريع منها عن العمل، وخصص لقطاع الكهرباء (٥٩) مشروعاً والتي شكلت نسبة بلغت (٢٤%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي انجز منها (٣٥) مشروعاً بنسبة انجاز كاملة، فيما بقي منها (٢٠) مشروعاً وبنسبة تراوحت بين(١٤%-٩٠%)، وتوقف (٤) مشاريع عن العمل[١]، أما قطاع الطرق والجسور فقد خصص له (٥٨) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٢٣%) من مجموع القطاعات الأخرى، والتي أنجز منها (٤٥) مشروعاً بنسبة انجازٍ كاملة، وبقي منها (١٣) مشروعاً قيد الإنجاز وبنسبة تراوحت بين (٢٥%-٩٠%)، وخصص لقطاع البلديات (٢٣) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٩%) من مجموعة القطاعات الأخرى، والتي انجز منها (١٧) مشروعاً بنسبة انجاز كاملة، فيما بقي منها(٦) مشاريع قيد الإنجاز وبنسبة تراوحت بين (٢٠%-٨٨%)، فيما خصص لقطاع الماء (٢١) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٨%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي انجز منها (١٥) مشروعاً بنسبة انجاز كاملة، فيما بقي منها (٤) مشاريع قيد الإنجاز وبنسبة تراوحت بين(١٨%-٧٩%)، وتوقف(٢) مشروع منها عن العمل[٢].

أما قطاع المجاري فقد خصص له (١٢) مشروع والتي شكلت نسبة مئوية بلغت (٥%) من مجموع القطاعات الأخرى والتي أنجز منها (٧) مشاريع بنسبة انجاز كاملة، وبقي منها (٥) مشاريع قيد الإنجاز وبنسبة أنجازٍ تراوحت بين (٣٢%-٨٥%)، وشكلت القطاعات الأخرى نسبة (٨%) من مجموع المشاريع الأخرى أذ خصص لقطاع وزارة الداخلية (٤) مشاريع أنجز منها(٣) مشاريع و(١) مشروع واحد بقي قيد الإنجاز وبنسبة وصلت الى (٩٠%)، وخصص لقطاع الإدارة المحلية (٢) مشروع والتي انجز منها (١) مشروع واحد فقط بنسبة انجاز كاملة، فيما بقي مشروع واحد منها قيد الإنجاز وبنسبة انجاز وصلت الى (١٤%)، أما قطاع الصحة وقطاع الموارد المائية فقد خصص لكل قطاع منهما (١) مشروع وأيضا لم تكتمل وقد وصلت نسبة إنجازهما الى (١٣%،٥٥%)، وخصص لقطاع الاتصالات (٥) مشاريع والتي انجز منها (٣) مشاريع وبقي منها (٢) مشروع قيد الإنجاز وبنسبة تراوحت بين (٥٩%-٧٤%)، فيما خصص لقطاع بلدية بعقوبة (١) مشروع والذي لم ينجز بالكامل أذ

وصلت نسبة إنجازه الى (٥٥%)، اما مشاريع إعادة النازحين والتي احيلت الى التنفيذ في عام (٢٠١٤) والتي خصص لها (٤) مشاريع والتي أنجزت بالكامل[١]، وللمزيد حول مشاريع محافظة ديالى لعام (٢٠١٣) وتخصيصاتها المالية ينظر للجدول رقم(٦).

جدول رقم (٦) يوضح عدد المشاريع في محافظة ديالى عام (٢٠١٣) وحسب القطاعات

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع المتوقفة	المبالغ المخصصة للقطاع (مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	التربية	٦٠	٣٥	١٧	٨	٥٢,٣٤٠,٩١٥,٨١٥	%٢٤
٢.	الكهرباء	٥٩	٣٥	٢٠	٤	٥٠,٢٧٨,٠٥٩,٨٦٨	%٢٤
٣.	الطرق والجسور	٥٨	٤٥	١٣	-	٦٢,٨٧٨,٨٩٣,٠٠٠	%٢٣
٤.	البلديات	٢٣	١٧	٦	-	٦٢,٩٢٣,٧٣٧,٩٠٠	%٩
٥.	الماء	٢١	١٥	٤	٢	٢٠,٣٧٦,٨٣١,٠٥٠	%٨
٦.	المجاري	١٢	٧	٥	-	١٦,٠٨٥,٧٨٤,٥٠٠	%٥
٧.	القطاعات الأخرى	١٨	٦	٧	-	١٨,٥٦٦,٠٠٢,٩٧٥	%٧
	المجموع	٢٥١	١٦٠	٧٢	١٤	٢٨٣,٤٥٠,٢٢٥,١٠٨	%١٠٠

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام٢٠١٣.

أن أهم ما يمكن تسجيله على هذه المشاريع أنها لم تحال الى التنفيذ في العام نفسه وانما يتم تدويرها على السنوات اللاحقة حتى ان بعضها احيلت الى التنفيذ في عام (٢٠٢٠)[٢]، وذلك لسببين الأول وهو (عملية نقل الصلاحيات) تطبيقاً لقانون التعديل الثاني رقم (١٩) لعام (٢٠١٣) لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة (٢٠٠٨) والذي جاء في مادته (١٢) التي عدلت نص المادة (٤٥) من القانون المذكور والتي بموجبها تشكلت الهيئة

العليا للتنسيق بين المحافظات برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء (التربية، الصحة، التخطيط، البلديات والاشغال العامة، الزراعة، الاعمار والاسكان، المالية، والشباب والرياضة) ووزير الدولة لشؤون المحافظات والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات والتي من مهامها الاشراف على عملية نقل الصلاحيات للمحافظات وتفويض الحكومة المركزية بتحقيق متطلبات الحكومات المحلية وبالعكس من اجل إدارة المشاريع الاستثمارية وتسهيل إدارة شؤون المحافظات وفقاً لأحكام المادة (١٢٣) من الدستور الدائم لعام (٢٠٠٥)[١] ، أما السبب الثاني وهو هجوم داعش الإرهابي على المحافظات العراقية ومنها محافظة ديالى، أذ سقطت أجزاء واسعة من المحافظة في عام (٢٠١٤) بيد داعش، مما أدى الى تلكؤ كبير في تنفيذ هذه المشاريع وتأخرها، أما أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) فلم تكن هناك خطة مقدمة للمشاريع الاستثمارية وذلك بسبب عدم إقرار موازنة الدولة لعام (٢٠١٤) بسبب التقشف المالي الذي أنهك موازنة الدولة بسبب الانفاق الكبير على الحرب ضد داعش[٢].

ولما تقدم وبموجب التعديل المذكور والذي منح مجالس المحافظات صلاحيات عديدة، قرر مجلس محافظة ديالى في جلسته المرقمة (٣٨) المنعقدة بتاريخ (٢٠١٥/٨/١٨) على استحداث قسم الإيرادات المحلية في ديوان محافظة ديالى ويتمتع هذا القسم بصلاحيات إدارية ومالية يصدرها المحافظ بموجب تعليمات تحدد مهام وواجبات القسم والية جباية الرسوم من المكلفين ويكون مرتبطاً به مباشرة ويفتح له حساب جاري مستقل بأسم القسم في احدى المصارف الحكومية حصراً مع اعلام وزارة المالية، ويكون حق التصرف في هذه الأموال من ناحية تحديد مبلغ الجباية واوجه الانفاق من صلاحية مجلس المحافظة[٣]، وباشر القسم المذكور اعماله في كل من منافذ سومار (مندلي)، والصفرة والمنذرية في عام (٢٠١٦) تطبيقاً لقرار مجلس المحافظة رقم (٥٢) لعام (٢٠١٦)[٤]، ومنذ ان باشر القسم اعماله صدر قانون تنظيم الإيرادات المحلية في محافظة ديالى رقم (١) لعام (٢٠١٦) المعدل والذي تكون من (١٢) مادة مقسمة على أربعة فصول تناولت تنظيم عملية استيفاء وصرف الإيرادات المحلية

التي يتم استيفائها وبما يضمن عدالة التوزيع في بين اقضية المحافظة ويتم ذلك بعد أيضاً تم أنشاء قسم صندوق دعم ديالى في مجلس محافظة ديالى[١].

وبعد صدور عدة قوانين تنظم إيرادات محافظة ديالى ومنها قانون جباية الإيرادات المحلية في محافظة ديالى وقانون فرض الضرائب والرسوم وانفاقها في ساحات وقوف السيارات للمنافذ الحدودية ومنفذ الصفرة في محافظة ديالى رقم (٢) لعام (٢٠١٦)، وبعد مصادقة المجلس على قانون الإيرادات المحلية في ٢٠١٧/١/٣٠، أطلقت مجموعتين من المشاريع الاستثمارية في المحافظة والتي سميت بمشاريع إعادة استقرار المناطق المحررة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، ومشاريع المنافذ الحدودية في عام (٢٠١٩) [٢].

وفيما يخص المدة الدستورية لعمل هذه الدورة فهي محددة بأربع سنوات تقويمية تبدأ من تاريخ أول جلسة يعقدها المجلس بحسب قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل[٣]، الان هذه الدورة بقيت تمارس أعمالها بعد انتهاء مدتها القانونية[*] في شهر حزيران (٢٠١٧)، ومددت الى شهر تشرين الثاني من عام (٢٠١٧) وتحديد موعداً للانتخابات الجديدة، ومن ثم مددت مرة أخرى الى شهر أيار من عام (٢٠١٨) على أساس ان يتم اجراء انتخابات مجالس المحافظات مع انتخابات مجلس النواب والتي اجلت مرة أخرى الى شهر كانون الأول (٢٠١٨)، ومن بعدها قررت المفوضية ان تتم تلك الانتخابات في(٢٠١٩/١١/١٦) والتي لم تجري في موعدها بفعل الأوضاع السياسية وحركة الاحتجاجات[٤]، والتي كان من نتائجها صدور قرار مجلس النواب رقم (٢٧) لعام ٢٠١٩ والذي بموجبه تم أنهاء عمل أعضاء مجالس المحافظات في العراق وبضمنها مجلس محافظة ديالى وهذا ما تناولته الدراسة سابقاً في الفصل الاول منها، وبذلك يمكن تقسيم أداء الحكومة المحلية في محافظة ديالى الى مجموعتين وتمثل المجموعة الأولى أداء الحكومة المحلية من خلال مشاريع إعادة استقرار المناطق المحررة عام (٢٠١٨-٢٠٢٠)[٥].

إن جميع مشاريع إعادة استقرار المناطق المحررة في محافظة ديالى أنجزت بالكامل وبنسبة(١٠٠%) باستثناء(١٣) مشروع في قطاع الإدارة المحلية التي بقيت قيد الإنجاز وبنسبة تراوحت بين(صفر-٨٥%)، أذ تصدر فيها قطاع الطرق والجسور تخصيصات الحكومة المحلية أذ خصص لهذا القطاع (١٠٠) مشروع والتي شكلت نسبة (٣٨%) من مجموع القطاعات الاخرى، فيما خصص لقطاع البلديات (٨٣) مشروعاً والتي شكلت نسبةٍ بلغت (٣٢%) من مجموع القطاعات الأخرى، وخصص لقطاع المجاري (٢٤) مشروعاً وبما تشكل نسبة (٩%) من مجموع القطاعات الأخرى، وخصص لقطاع الماء (٢١) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٨%) من مجموع القطاعات الأخرى، اما قطاع الإدارة المحلية فقد خصص له(١٩) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٧%) من مجموع القطاعات، وخصص لقطاعي الكهرباء والبلدية (٤،١١) مشروع والتي شكلت نسبة(٤%،٢%) من مجموع القطاعات الأخرى، وللمزيد حول مشاريع إعادة اعمار المناطق المحررة في محافظة ديالى ينظر أيضاً للجدول رقم (١٢)[١].

جدول رقم (٧) مشاريع إعادة استقرار المناطق المحررة في محافظة ديالى عام (٢٠١٨-٢٠٢٠)

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الانجاز	المشاريع المتوقفة	المبالغ المخصصة للقطاع (مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	الطرق والجسور	١٠٠	١٠٠	-	-	١٦,٣٨٨,٠٣٧,١٠٠	%٣٨
٢.	البلديات	٨٣	٨٣	-	-	١٠,٧٥٨,٣٣٧,٤٤٢	%٣٢
٣.	المجاري	٢٤	٢٤	-	-	١,٥٤٤,٦٧٨,٣٠٠	%٩
٤.	الماء	٢١	٢١	-	-	٣,٤٠٩,٩٦٦,٤٠٠	%٨
٥.	الإدارة المحلية	١٩	٦	١٣	-	٣٦,٣٧٥,٥٨٠,٠٠٠	%٧
٦.	الكهرباء	١١	١١	-	-	٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠	%٤
٧.	البلدية	٤	٤	-	-	٧٥١,٦٥٠,٠٠٠	%٢
	المجموع	٢٦٢	٢٤٩	١٣	-	٦٩,٥١٨,٢٤٩,٢٤٢	%١٠٠

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم الهندسة، خطة مشاريع إعادة استقرار المناطق المحررة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

أما المجموعة الثانية من المشاريع التي قدمتها الحكومة المحلية في محافظة ديالى هي مشاريع إيرادات المنافذ الحدودية لعام (٢٠١٩)، والتي تم إنجازها بالكامل وبنسبة (١٠٠%) باستثناء(١) مشروع في قطاع الطرق والجسور والذي بقيَ قيد الإنجاز وبنسبة (٨٠%) وهو

مشروع (تأهيل شارع حي الصادق بطول ٧٠٠م وبمعدل عرض١٤م باستثناء منطقة الانباري)، وتوقف (٢) مشروع عن العمل في قطاعي الماء وبلدية بعقوبة وهما (تبطين نهر خانقين، تشجير وانارة الطرق في قضاء بعقوبة)، فيما شكل قطاع الطرق والجسور نسبة مئوية بلغت (٣٧%) من مجموع القطاعات الأخرى وبتخصيص بلغ (١١٣) مشروعاً، وخصص لقطاع المجاري (٦٣) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٢١%) من مجموع القطاعات الأخرى، اما قطاع البلديات فقد خصص له (٤١) مشروعاً والتي شكلت نسبة (١٣%) من مجموع القطاعات الأخرى، وخصص لقطاع الماء(٢٤) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٨%) من مجموع القطاعات الأخرى، وخصص لقطاع الإدارة المحلية (٢٧) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٩%) من مجموع القطاعات الأخرى، وخصص لقطاع الكهرباء (٢٢) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٧%) من مجموع القطاعات الأخرى، اما قطاع البلدية فقد خصص له (١٤) مشروعاً والتي شكلت نسبة (٥%) من مجموع القطاعات الأخرى[١]، وللمزيد حول مشاريع إيرادات المنافذ الحدودية في محافظة ديالى وتخصيصاتها المالية لعام (٢٠١٩) ينظر للجدول رقم (١٣).

جدول رقم (٨) يوضح مشاريع إيرادات المنافذ الحدودية في محافظة ديالى عام (٢٠١٩)

ت	أسم القطاع	العدد الكلي للمشاريع	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المشاريع المتوقفة	الكلفة الكلية للقطاع (مليار) دينار	النسبة المئوية
١.	الطرق والجسور	١١٣	١١٢	١	_	١٦,٢٩٩,٣١٠,٧٨٤	%٣٧
٢.	المجاري	٦٣	٦٣	_	_	٧,٨٦٠,٣٧٧,٦٥٠	%٢١
٣.	البلديات	٤١	٤١	_	_	٥,٦٨٧,١٣٧,٤٠٠	%١٣
٤.	الإدارة المحلية	٢٩	٢٩	_	_	٥,٠٧٢,٥٤١,٣٥٨	%٩
٥.	الماء	٢٤	٢٣	_	١	٢,٠٧٣,٢٦٤,٥٠٠	%٨
٦.	الكهرباء	٢٢	٢٢	_	_	٥,٤١٦,٠٧٦,٩٢٠	%٧
٧.	البلدية	١٤	١٣	_	١	٢,١٤٨,٦٠٨,٥٠٠	%٥
	المجموع	٣٠٦	٣٠٣	١	٢	٤٤,٥٥٧,٣١٧,١١٢	١٠٠ %

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ديوان محافظة ديالى، قسم الهندسة، خطة مشاريع إيرادات المنافذ الحدودية عام ٢٠١٩.

الخاتمة

بعد عرض موضوع البحث فقد تبين بأن الهدف الأساسي لتطبيق نظام الحكم المحلي هو تحقيق متطلبات الجمهور نتيجة لقرب الممثلين الحكوميين مم مواطنيهم فضلاً عن ان تلك الحكومات هي نابعة من صلب تلك المجتمعات فبالتالي هي اعرف بما يحتاجونه، فبعد ان شهد العراق الانتقال لهذه التجربة بعد التغيير الذي طرأ على نظامه السياسي فأن تلك التجربة لم يكتب لها النجاح بالمقارنة مع الصلاحيات التي منحت لها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، لذلك يرى الباحث بأنه لابد من تجاوز معوقات الأداء الحكومي المحلي في محافظة ديالى، من اجل ان يكتب لهذا الانتقال القبول والشرعية والرضى الشعبي من قبل المواطنين وبالخصوص بعد مرور ثمانية عشر عاماً وما زالت تعاني الحكومات المحلية في المحافظة من مشاكل التداخل في الاختصاصات والصراعات السياسية وغيرها من العوامل المؤثرة سلباً في أدائها.

Abstract

The Performance of Local Governments in Diyala Province after 2008

MA Candidate Alaa Hussein Mahmoud

College of Political Science/University of Baghdad

Assist. Prof. Muna Jalal Awad (Ph.D.)

College of Political Science/University of Baghdad

This study aims to present the performance of local governments in Diyala province after 2008 in order to identify the level of government performance and the level of service to citizens. It was found through the research that political factors have the greatest impact on general and local government performance in particular due to partisan consensus and political conflicts between political blocs, which are negatively reflected on the level of achieving citizen requirements, as well as the security factors that played a prominent role in Diyala province, which has suffered from deteriorating of security conditions. Likewise, the administrative and technical factors have an important role in the implementation of the local governing system in the right direction in case of having enough technical and legal cadres and specialists in the field of work and local

consultation. However, the reality of local governments in the province is relatively suffering from some administrative and technical problems and failures, especially the phenomenon of corruption. Additionally, the impact of social and economic factors, sub-channels grew after 2003, which contributed to a clear interference in local government work, most notably the tribes, as well as the low level of political culture, not to mention the citizen's lack of knowledge in the field of decentralization and local governments. In addition to the economic factors, which play a major role in the success of the governorates' management if they are properly utilized and developed their revenues, especially the development of the governorate's oil and border revenues (customs). However, the reality of the situation now indicates a great reluctance to invest these resources, support and develop the governorate's budgets.

المصادر والهوامش

١- حسن تركي عمير، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ محافظة ديالى انموذجاً، مجلة اليرموك، كلية اليرموك الجامعة، ديالى، العدد (١)، ٢٠١٣، ص ٢٩.

٢- قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لعام ٢٠٠٨، الوقائع العراقية، العدد (٤٠٩١)، في ٢٠٠٨/١٠/١٣.

٣- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قانون توزيع المقاعد رقم (١٥) لعام (٢٠٠٨) الخاص بانتخابات مجالس المحافظات لعام (٢٠٠٩).

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة ديالى لعام (٢٠٠٩) حسب نتائج الحصر والترقيم.

٥- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مكتب انتخابات ديالى، شعبة البيانات، أسماء الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام (٢٠٠٩).

٦- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مكتب انتخابات ديالى، شعبة البيانات، أسماء الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام (٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره.

٧- المرسوم الجمهوري رقم (٤٥) بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٩.

٨- الجلسة رقم (٢)، مجلس محافظة ديالى، تاريخ الجلسة ٢٠٠٩/٤/١٩.

٩- مقابلة أجراها الباحث مع المهندس بشار فتح الله عسكر، مدير قسم التخطيط والمتابعة في ديوان محافظة ديالى بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١.

١٠- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٠.

١١- المصدر نفسه.

١٢- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١١.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١١.

١٥- المصدر نفسه.

١٦- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٢.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- مصطفى الهود، سياسي بين السطور (عن السيرة الذاتية العلمية والسياسية للمهندس خضر مسلم العبيدي)، مكتب زاكي للطباعة، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٢٠، ص ٦٨.

١٩- قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، الوقائع العراقية، العدد (٤٢٧٠)، في ٢٠١٣/٣/٤، ص ٤٧.

٢٠- المادة (٢،١)، قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٨) المعدل، رقم (١١٤) لعام (٢٠١٢).

٢١- عبد العزيز عليوي عبد، المعرفة الانتخابية في الديمقراطيات الناشئة دراسة في الانموذج العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٦٠)، السنة الثانية عشر، ٢٠٢٠، ص ص٢٣٢-٢٣٣.

٢٢- علي هادي حميدي الشكراوي، طريقة سانت لاغو في توزيع المقاعد بانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد (٢٢)، المجلد (٨)، ٢٠١٣، ص ص ٢٧-٢٨.

٢٣- حسن تركي عمير، النظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ محافظة ديالى انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

٢٤- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نتائج انتخابات مجالس المحافظات عام (٢٠١٣)، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.ihec.iq.

٢٥- النظام الداخلي لمجلس محافظة ديالى لسنة ٢٠١٣، جريدة ديالى الرسمية، العدد (١)، مجلس محافظة ديالى، مكتب رئيس المجلس، القرار رقم (٣،٢،١)، ٦/١٩ /٢٠١٣، ص ص ٥-٧.

٢٦- النظام الداخلي لمجلس محافظة ديالى لسنة ٢٠١٣، جريدة ديالى الرسمية، مصدر سبق ذكره، القرار رقم (٣،٢،١)، ٢٠١٤/١/٢، ص ص ٥٢-٥٤.

٢٧- المصدر نفسه، القرار رقم (١٥)، ٢٠١٥/٢/١٨، ص ٦٨.

٢٨- المصدر نفسه، القرار رقم (١٩)، ٢٠١٥/٣/٣١، ص ٧٢.

٢٩- المصدر نفسه، القرار رقم (٤٤،٤٣)، ٢٠١٦/٨/١٤، ص ص ١٠٢-١٠٣.

٣٠- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٣.

٣١- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٣.

٣٢- المصدر نفسه.

٣٣- ديوان محافظة ديالى، قسم العقود، خطة مشاريع عام ٢٠١٣.

٣٤- احمد عدنان كاظم، إشكالية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى الإدارات المحلية في العراق رؤية تحليلية في الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٣)، ٢٠١٥، ص ٢٣.

٣٥- مقابلة اجراها الباحث مع المهندس (رسول حسين علوان) مسؤول شعبة المتابعة، قسم العقود، ديوان محافظة ديالى، بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧.

٣٦- جريدة ديالى الرسمية، القرار رقم (٣٣) لعام ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

٣٧- المصدر نفسه، القرار رقم (٥٢) لعام ٢٠١٦، ص ١١٢.

٣٨- المصدر نفسه، القرار رقم (١) لعام ٢٠١٦، ص ص ١٢٧-١٣٥.

٣٩- المصدر نفسه، قانون رقم (٣) لعام ٢٠١٧، قانون إيرادات المحافظة المحلية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

٤٠- المادة (٤)، قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

(*) اصدرت المحكمة الاتحادية مؤخراً قراراً بالدعوى المرقمة ١١٨/ اتحادية / ٢٠١٩ في ٢٠٢١/٥/٢ والخاصة بمجالس المحافظات وقررت الحكم بعدم دستورية المادة ١٤/ اولاً من قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ (قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨) والمتعلقة باستمرار عمل مجالس المحافظات والاقضية، وتشير الدراسة الى ان هذا القرار جاء دعماً لقرار مجلس النواب بأنهاء عمل أعضاء مجالس المحافظات وليس الغاء تلك المجالس لأن ذلك سوف يعد مخالفة دستورية وللمزيد ينظر الى الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا:https://www.iraqfsc.iq/ethadai.php تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٧/٢٦.

٤١- وصال الاسدي، ما احقية البرلمان بتجميد مجالس المحافظات؟ خبراء يجيبون، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://m.annabaa.org/arabic/reports/، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٦.

٤٢- ديوان محافظة ديالى، قسم الهندسة، خطة مشاريع إعادة اعمار المناطق المحررة.

٤٣-ديوان محافظة ديالى، قسم الهندسة، خطة مشاريع إعادة اعمار المناطق المحررة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

٤٤-ديوان محافظة ديالى، قسم الهندسة، خطة مشاريع إيرادات المنافذ الحدودية عام ٢٠١٩.